



قرار رقم (36) لسنة 2013

لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال

بشأن

تعديل المادة (295) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010

بعد الإطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية؛
- وبناءً على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بإجتماعه رقم (17) لسنة 2013 المنعقد بتاريخ 2013/11/3 بشأن تعديل المادة (295) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.

قرر ما يلي:

تعديل المادة (295) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 لتكون على النحو التالي:

مادة أولى:

"يقسم رأسمال صندوق الاستثمار إلى وحدات متساوية القيمة وتقتصر مسؤولية المستثمرين في الصندوق على قيمة مساهماتهم. ويتم تسديد قيمة الوحدات عند الاكتتاب فيها، فيما عدا صناديق الاستثمار العقاري وصناديق الملكية الخاصة فيجوز الترخيص لها بتسديد قيمة الاكتتاب على دفعات وفقاً للنظام الأساسي للصندوق. وأن لا يقل رأس مال الصندوق عن خمسة ملايين دينار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى. وعلى مدير الصندوق في حال انخفاض رأس مال الصندوق دون ذلك الحد أن يتقدم للهيئة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ انخفاض رأس المال بطلب للموافقة على ذلك الانخفاض، وللهيئة اتخاذ ما تراه مناسباً وفقاً لكل حالة على حدة بما يحقق مصلحة حملة الوحدات "

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة ثانية:

د. مهدي إسماعيل الجراف

نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال



صدر بتاريخ: 2013/11/20